

الحياة الحزبية في الاردن في ضوء التعديلات الدستورية لعام 2022 ورقابة القضاء الاداري ما بين الواقع والطموح

د . سليم عبد الرحمن العسولي د . احمد علي العماوي

saleemasouli@gmail.com

جامعة عجلون الوطنية، قسم القانون، كلية الحقوق، الاردن

ملخص

جاءت هذه الدراسة لبحث التعديلات الدستورية والتي أتت استجابة للتوجيهات الملكية لتكريس العمل الحزبي وتهيئة السبل أمام تطوير الحياة السياسية، بموجب برنامج إصلاح سياسي يعيد بناء الثقة بالحكومة ومجلس النواب لإيجاد الحلول للظروف الاقتصادية والسياسية المتأزمة والتي تقاضت جراء جائحة كورونا. ومن خلال استعراضنا لنشأة الأحزاب السياسية في الاردن والتعديلات الدستورية الأخيرة نراها مختلفة عما كانت عليه في السابق، من تغيير النظرة السائدة في المجتمع عن الاحزاب السياسية، إذ أن هناك نية حقيقية للإصلاح السياسي وكان أبرزها قانون الأحزاب السياسية.

بحثت هذه الدراسة قانوني الأحزاب والانتخاب والأطر التشريعية المتعلقة بالأحزاب السياسية وعلاقتها بالهيئة المستقلة للانتخاب والتي تولت متابعة شؤونها، وتوسيع دائرة مشاركة المرأة والشباب، والتدرج نحو البرلمان الحزبي من خلال إعادة القائمة الوطنية، ويقع العبء هنا على الأحزاب بخطاب مركزي وسياسي واضح يمكنها من استقطاب قاعدة اجتماعية. وتناولت الدراسة أيضاً اختصاصات المحكمة الادارية بالنظر في الطعون المتعلقة بتأسيس الأحزاب بصفة الاستعجال، وقد أنيط بها ايضا الفصل في القرارات النهائية للأحزاب في المخالفات والنزاعات بين أعضائه وقياداته التنفيذية.

الكلمات الدالة : التعديلات الدستورية، الاحزاب السياسية، الاصلاح السياسي، الحكومة البرلمانية.

المقدمة

في عام 2021 أوعز جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بتشكيل لجنة ملكية لتحديث المنظومة السياسية في الاردن، بهدف إعادة الحيوية لمسار الاصلاح السياسي والاقتصادي الاردني، وكان أبرزها الاصلاح الدستوري لإرساء منظومة سياسية تؤسس لثقافة المواطنة واحزاب قوية برامجية للوصول الى حياة برلمانية وحزبية.

وبعد حوارات وطنية ومناقشات طويلة مع مؤسسات وفعاليات المجتمع المحلي، رأت اللجنة ضرورة ادخال بعض التعديلات الدستورية على الدستور الاردني ووضع مشروع قانون الانتخاب والاحزاب السياسية. وتم احالتهم الى السلطين التنفيذية والتشريعية ومروا بمراحلهم الدستورية، انتهاءً بتصديق جلالة الملك ونشرهم في الجريدة الرسمية.

إن التعديلات الدستورية انعكست بشكل كبير على قانون الاحزاب السياسية بحلته الجديدة، واختلافه عما كانت عليه القوانين المتعاقبة، من خلال استعراضنا لنشأة الاحزاب السياسية في الاردن، من تعريف للحزب السياسي والمرتكزات

الاساسية لماهية تأسيس الاحزاب, وتنظيم آلية وبرامج عملها, وتوسيع دائرة المشاركة, وانتهاءً برقابة القضاء الاداري على تأسيس وقرارات الاحزاب السياسية, والكثير من الاصلاحات التي تسهم بتغيير النظرة السائدة في المجتمع عن الاحزاب السياسية.

وبالمقابل هناك بعض القوى السياسية تخوفت من هذه التعديلات الدستورية, في إمكانية اضعاف الاصلاحات السياسية الاخرى, ولهذا تأتي هذه الدراسة لمناقشة هذه التعديلات الدستورية وانعكاساتها على الحياة الحزبية في الاردن.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة لإلقاء الضوء على التعديلات الدستورية الأخيرة على الدستور الاردني وانعكاساتها الكبيرة - بالمقارنة بالسابق - على قانوني الانتخاب والاحزاب, وبحث تداعياتها وتأثيراتها على الحياة السياسية والعمل الحزبي في الاردن. وتأتي هذه الدراسة أيضا لبحث إمكانية الوصول الى الحكومات الحزبية داخل البرلمان ومعيقاتها, ومشاركة المرأة والشباب, وطرح بعض المقترحات والتي قد تساهم بتطوير المنظومة التشريعية للحياة الحزبية في الاردن.

اشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تكمن اشكالية الدراسة في بحث أثر التعديلات الدستورية الاخيرة على الحياة الحزبية في الاردن وتداعياتها على الحياة الحزبية, وبحث نتائج التعديلات الدستورية التي انعكست على قانوني الاحزاب والانتخاب في تحقيقها للغاية المنشودة منها, ورؤية جلالة الملك بإيجاد احزاب قوية ذات برامج متكاملة وشاملة قادرة للوصول الى الحكومات البرلمانية في مجلس النواب. ولكن هل تستطيع الاحزاب السياسية من خلال هذه التعديلات المشاركة السياسية الفاعلة حسب قانون الاحزاب والانتخاب؟ وان شاركت هل هي قادرة ومؤهلة في هذه المرحلة؟ أم أن التعديلات وسعت من دائرة المشاركة ولكن لم تصل الى المستوى المطلوب وباجة الى وقت طويل للوصول الى الحكومات الحزبية.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التكاملي, والذي يضم بثناياه مناهج عدة وهي المنهج التاريخي الذي يستعرض النشأة التاريخية للأحزاب في الاردن, والمنهج التحليلي الذي يبحث التشريعات المتعلقة بالعمل الحزبي وتحليلها ونقدها ومقارنتها بالقوانين السابقة النازمة للأحزاب, وصولا الى الاستنتاجات والتوصيات, والمنهج القانوني الذي يستند الى قواعد القانون والتعرف على طبيعتها النازمة لهذه الدراسة.

حدود الدراسة

تناولت الدراسة الحديث عن نشأة الاحزاب السياسية في الاردن منذ تأسيس الدولة الاردنية, والتشريعات المتعلقة بها وانعكاسات التعديلات الدستورية الاخيرة لعام 2022 على قانوني الاحزاب السياسية وقانون الانتخاب الاردني.

مصطلحات الدراسة

- التعديلات الدستورية : وهي ادخال تغيرات واصلاحات على نصوص المواد التي يتألف منها القانون الاساسي للدولة لمسايرة الواقع.

- الاحزاب السياسية : عبارة عن تنظيم سياسي وطني, يتألف من اردنيين تجمعهم قيم المواطنة واهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة, ويهدف الى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سليمة ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية, وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها⁽¹⁾.

- الاصلاح السياسي : وهو مجموعة من الاجراءات التي تعزز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتقوية المؤسسات الديمقراطية وتضمن عدم تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات.

- الحكومة البرلمانية : أحد أشكال النظام الديمقراطي التعددي يقوم على التداخل بين السلطتين التنفيذية " الحكومة " والتشريعية " البرلمان " وتكون الحكومة فيه مسؤولة أمام البرلمان, واعضاؤها ينتمون في أغلبهم الى الحزب أو الائتلاف الحائز على الاغلبية البرلمانية.

خطة الدراسة

وتأسيساً على ما سبق, سيتم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث بحيث يتناول المبحث الأول نشأة الاحزاب السياسية في الاردن, في حين يتناول المبحث الثاني التعديلات الدستورية وانعكاساتها على الحياة الحزبية, على ان يتناول المبحث الثالث الاحزاب السياسية من منظور قانون الانتخاب ورقابة القضاء الاداري.

المبحث الأول : نشأة الاحزاب السياسية في الاردن

للأحزاب السياسية دور كبير في الحياة العامة في كل مجتمع, وتقوم بمجموعة من الادوار تؤدي الى ايجاد وبلورة الوعي السياسي, لذا يعد الحزب من أهم المؤسسات في بناء الدولة الحديثة, لما يقوم به من دور رئيسي يتعلق بربط الشعب بالحكومة, وتوثيق الصلة بين الوحدات السياسية. وتعود جذور الحياة الحزبية في الاردن الى تأسيس إمارة شرقي الاردن في عام 1921 , وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث من الدراسة, الذي سيتم تقسيمه الى مطلبين يتناول المطلب الاول ماهية الاحزاب السياسية, أما المطلب الثاني سنبحث في النشأة التاريخية للأحزاب السياسية في الاردن.

المطلب الاول : ماهية الاحزاب السياسية

في أي نظام سياسي تحتاج الاحزاب السياسية الى بيئة ديمقراطية تقوم على ترسيخ دولة المؤسسات وضمن الحريات والحقوق الاساسية للأفراد, بما فيه حق تأسيس الاحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي. وتمثل الاحزاب السياسية وسيلة حيوية لمشاركة المواطنين في حكومتهم, ولتحقيق الديمقراطية التمثيلية.

(1) المادة (3) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 , منشور في عدد الجريدة الرسمية رقم 5784 لعام 2022 .

تعددت تعريفات الاحزاب السياسية بفعل اختلاف الاتجاهات السياسية والقانونية، ويعود الاختلاف الى تعدد الایدولوجيات ونظرتها الى وظيفة هذه الاحزاب ومهامها والزوايا التي ينظر منها الى هذه الاحزاب⁽¹⁾. وتعرف بأنها هيئات منظمة تضم أشخاص متشابهين في التفكير ويعملون على انتخاب مرشحين للمناصب العامة يمثلون قيمهم في مسائل السياسة⁽²⁾. ومن منظور أوسع تعتبر الاحزاب وسيلة تتيح للشعب ابداء الآراء السياسية والتحدث مع الحكومة في كافة القضايا التي تهم الصالح العام، لذلك يجب ان يكون لكل حزب سياسي ثلاثة عناصر رئيسية هم القادة، والاعضاء النشطين، والمتابعون⁽³⁾.

وعرفه المشرع الاردني بأنه تنظيم سياسي وطني، يتألف من اردنيين تجمعهم قيم المواطنة واهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف الى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سليمة ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها⁽⁴⁾.

ومن خلال هذا التعريف الذي اورده المشرع الاردني لمفهوم الحزب السياسي نلاحظ أنه وسع من نطاقه واهدافه لإشراكه بتشكيل الحكومات، خلافا لما كان عليه في قانون الاحزاب السياسية الاردني رقم (39) لسنة 2015 والذي اعتبر محدود الاهداف والنطاق وعرف بأنه تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الاردنيين يؤسس وفقا لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محدودة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة⁽⁵⁾.

وتصنف الاحزاب الى احزاب عقائدية بوجود عقيدة سياسية للحزب تقدم من خلاله تفسيراً للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتضع بناءً على هذا الفكر تصورات مستقبلية، أما الاحزاب البرامجية فأنها تقوم على تحقيق برامج محددة وتتغير سياساتها من وقت لآخر تماشياً مع الظروف والمتغيرات التي تحدث في المجتمع، وهناك أحزاب تنشأ لتحقيق مصالح محددة لفئة أو مجموعة من الافراد، لذا فأنها تسمى أحزاب مصالح. أما الاحزاب الشخصية فتقوم على وجود شخصية زعيم للحزب أو رئيسه وهو غالباً ما يكون المؤسس، لذا ينتهي الحزب بوفاته⁽⁶⁾.

فالحزب السياسي اذا هو أداة لتكوين الرأي العام بين الاشخاص الذين يصنعون الافكار نفسها، والذين يهدفون الى تحقيق الغايات ذاتها، وذلك من خلال تجميع الأمناني والاحلام المستقرة والافكار الفردية المنتشرة والمتعارضة، وصياغتها في صورة بناءة وبفكر موحد وهو ما يعرف بالبرنامج الحزبي⁽⁷⁾.

(1) دوفرجيه، موريس، 1992، المؤسسات السياسية، ترجمة جورج سعد، الترجمة الجامعية للدراسات والنشر، عمان، ص 72-74 .

(2) Petersen , M;SKov,M;Serntzlw,S.,and Ramsoy, T. 2013 Motivated reasoning and political parties : Evidence for increased Spkcessing in the face of party cues. political Behavior .

(3) Caul, M; 1999. Women's representation in parliament : Therole of political parties . Pary politics, 5 .

(4) المادة (8) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 .

(5) المادة (3) من قانون الاحزاب السياسية رقم (39) لسنة 2015 ، منشور بالجريدة الرسمية رقم 5358 لعام 2015 .

(6) عفيف، احمد خليف واخرون، 2008، التربية الوطنية، دار جديد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 25 .

(7) هيكل، السيد خليل، 1979، الاحزاب السياسية فكرة ومضمون، مكتبة الطليعة، اسيوط، ص 22 وما بعدها .

المطلب الثاني : النشأة التاريخية للأحزاب السياسية في الاردن

لم تكن الحياة الحزبية عند الاردنيين حديثة العهد, حيث لعبت الاحزاب السياسية الاردنية في فترات مختلفة من تاريخ الاردن مختلف الادوار, من مناهضة الاستعمار والعمل من أجل تحرير الاردن واستقلاله. وبدأت الاحزاب السياسية في الاردن بالظهور قبل الاستقلال, ولكن لم يكن هناك نشاطاً حزبياً ملحوظاً, وان وجد لبعض الشخصيات الاردنية علاقة مع الأحزاب أمثال علي خلقي الشرايري, ومحمد المحيسن, وكايد المفلح⁽¹⁾. ولكن كانت التوجهات سياسية تتجاوز الواقع الاردني وتتطلع الى تحرير سوريا من النفوذ الفرنسي.

وهكذا فإن الخارطة الحزبية الحالية في الاردن تمثل توليفة معقدة بين أحزاب تاريخية ذات توجهات ومعتقدات ايولوجية, متكونة على زمن بعيد, مثل الاحزاب الاسلامية والقومية واليسارية, وبين أحزاب حديثة النشأة تعكس قبولاً متباينة تتراوح ما بين سعيها الحفاظ على النظام العام القائم كما هو, وما بين السعي لإصلاح النظام السياسي, واضفاء صفة الليبرالية وانفتاح أكبر عليه⁽²⁾. وشارك ممثلو الاحزاب في الانتخابات العامة من برلمانية وبلدية ومجالس محافظات ونقابات عمالية ومهنية, وايضا شارك حزيون في عدد من الحكومات.

ولبحث هذا المطلب النشأة التاريخية للأحزاب السياسية في الاردن, سيتم تقسيم هذه النشأة الى أربع مراحل من تأسيس الدولة الاردنية عام 1921 حتى الآن وكما يلي:

المرحلة الاولى : عهد الامارة (1921-1946)

لم تكن في هذه المرحلة قوانين ناظمة للعمل الحزبي سوى قانون الجمعيات العثماني لسنة 1909 , ثم قانون الجمعيات لسنة 1936 , ومن أوائل الاحزاب التي نشأت في بداية عهد الامارة هو حزب الاستقلال العربي, الذي جاء عدد من اعضائه من دمشق الى عمان, بعد ان احتل الفرنسيون سوريا الشمالية. وتعاون الاستقاليون مع الامير عبد الله في تأليف الحكومة, وتنظيم الادارة بحكومة رشيد طليع عام 1921 .

وجاء في القانون الاساسي لإمارة شرق الاردن, الذي أكد في قوله على ان لجميع الاردنيين الحرية في الاعراب عن آرائهم ونشرها, وان يقصدوا الاجتماعات معاً, وان يؤلفوا الجمعيات ويكونوا اعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون⁽³⁾.

يتضح من ذلك ان الحكومة أخذت بمبدأ التعددية الحزبية وفتحت المجال لتكوينها, وظهر في هذه الفترة 14 حزب وقد تشكل في عهد إمارة شرق الاردن مجموعة من الاحزاب, وطنية من حيث النشأة والاهداف, وتوصف الاحزاب في هذه الحقبة بأنها أحزاب تجمعات برامجية بعيدة عن المعنى الحزبي ذات الاطار والمفهوم العقائدي, وقد انتهجت اسلوب العمل الجماعي ونادت بالوحدة العربية⁽⁴⁾.

(1) فريحات, ايمان, 2012, التطور التاريخي لقوانين الاحزاب السياسية في الاردن, مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد 39, ص 303 .

(2) انظر فريق من باحثي مركز الاردن الجديد للدراسات, 1997, الاحزاب السياسية الاردنية, عمان, الاردن, ص 9 .

(3) المادة (11) من القانون الاساسي لإمارة شرق الاردن, بتاريخ 16 نيسان 1928 .

(4) غرايبه, خليف, 2005, التربية الوطنية, دار الكتاب للثقافة, عمان, الاردن, ص 15 .

ونتيجة لصدور قانون الجمعيات، واتباع الحكومة سياسة صارمة مع المعارضين من الأحزاب السياسية ما بين عام 1936-1939، اتخذت الحكومة تدابير أمنية كالمعمل بقانون الدفاع، وإصدار سبعة أنظمة دفاع لعام 1939 أدى إلى غياب الأحزاب السياسية لغاية عام 1944⁽¹⁾. لأن هذه الأحزاب كانت تضع برامجها للمطالبة بالاستقلال والتخلص من الاستعمار، ولكنها تتعامل مع هذه القضية بدون تنظيم وأسس قابلة للتطبيق⁽²⁾.

المرحلة الثانية : عهد المملكة ما بعد الاستقلال (1946-1992)

شهد الأردن في هذه المرحلة تطورات كثيرة تمثلت بالاستقلال عام 1946، وصدور الدستور لسنة 1946 ودستور عام 1952، والذي أجاز تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات، وافر أول قانون أحزاب سياسية عام 1955، وكذلك الحرب الإسرائيلية عام 1948 ووحدة الضفتين عام 1950، حيث حدث تغيير في البنية السكانية والثقافية الأمر الذي انعكس على الفكر السياسي السائد.

يلاحظ في هذه المرحلة أن الأحزاب السياسية عكست تنوعاً أيديولوجياً واضحاً، يمثل امتدادات لتيارات خارجية المصدر دينية وقومية، وتمكنت الأحزاب من تحقيق نتائج في الانتخابات النيابية العامة، وتم تشكيل حكومة حزبية ولكن لم تستمر هذه الحكومة⁽³⁾. وفي عام 1957 ونتيجة الظروف السياسية التي طرأت على المشهد السياسي الأردني تم الاعلان عن حالة الطوارئ، وبعدها حل مجلس النواب وتم توقيف النشاط الحزبي حتى عام 1989، إذ عادت بعدها مظاهر الحياة الديمقراطية والبرلمانية والغاء الأحكام العرفية وقانون الدفاع.

المرحلة الثالثة : ما بعد صدور قانون الأحزاب عام 1992 ولغاية قانون عام 2015

صدر قانون الأحزاب السياسية بعد عقود طويلة من توقف الحياة الحزبية، وتأسست على غرار عدد من الأحزاب التي لا زال منها قائم لغاية الآن. والتي جاء تأسيسها بناءً على الأفكار والأيديولوجيات التي سادت سابقاً، وشهدت هذه المرحلة تزايداً في عدد الأحزاب وانقسام بعضها واندماجها مع بعضها الآخر.

وظهرت في هذه المرحلة بعد عام 1992 أربعة تيارات حزبية، وهي التيار القومي والتيار الديني الإسلامي والتيار اليساري الماركسي والتيار المحافظ الوسطي⁽⁴⁾. وفي عام 2007 صدر قانون للأحزاب نتيجة دعوات لإيجاد قانون أحزاب عصري جديد، وتنفيذاً لرؤى جلالة الملك عبد الله الثاني في دعوته للأحزاب وحثها على تصويب أوضاعها، واحتوى هذا القانون على (30) مادة. وبلغ عدد الأحزاب المرخصة لعام 2011 حوالي (20) حزباً ووصلت أعداد طلبات الترخيص لأحزاب جديدة إلى (18) حزباً.

وفي عام 2012 صدر قانون الأحزاب السياسية، وطراً تعديل جديد تضمن أن لا يقل عدد المؤسسين عن (500) مؤسس من سبع محافظات، وإشراك العنصر النسائي. وجاء بعدها قانون الأحزاب السياسية لعام 2015 ليخفض عدد

(1) الماضي، موسى، الأردن في القرن العشرين، الجزء الأول، بدون ذكر سنة ومكان للنشر، ص 395.

(2) مصالحه، محمد، 1999، التجربة الحزبية السياسية في الأردن دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 15.

(3) فريحات، إيمان، 2012، التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن 1921-2011، المرجع السابق، ص 306.

(4) السليحات، ملوح مفضي، 2012، ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، دراسات العلوم التربوية، مجلد 39، عدد 2، ص 303.

المؤسسين، ووصل عدد الاحزاب السياسية الاردنية في عام 2015 الى (37) حزباً سياسياً، وبلغ في عام 2016 (50) حزباً⁽¹⁾. وبموجب هذا القانون تم نقل ملف الاحزاب السياسية من وزارة الداخلية الى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. ومما يؤخذ على هذا القانون انه لم يتطلب تمثيل المرأة في الاحزاب السياسية.

المرحلة الرابعة : مرحلة ما بعد صدور قانون الاحزاب السياسية لعام 2022

بعيدا عن الدخول في تفاصيل واجزاء القانون الجديد للأحزاب السياسية لعام 2022 ، جاء هذا القانون بتعديلات جديدة اختلفت عما كانت عليه في القوانين السابقة، من حيث تعريف الحزب والمرتكزات الاساسية لماهية تأسيس الاحزاب، وتنظيم آلية وبرامج عملها وغيرها الكثير من التحديثات وإضافات غير مسبقة، سنتناولها بالتفصيل في المبحثين القادمين وبيان تأثيراتها وانعكاساتها على العمل الحزبي الاردني ومقارنتها بالسابق.

المبحث الثاني : التعديلات الدستورية وانعكاساتها على الحياة الحزبية

يمثل الدستور، والذي غالبا ما يشار اليه باعتباره القانون الاعلى للبلاد، ما هو أكثر بكثير من مجرد اطار قانوني شامل للمجتمع، فهو ينظم السلطة السياسية ويؤثر على العلاقات بين المجتمع والدولة⁽²⁾. وذلك بسبب تطور الازواضع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وازواضع الكتل والاحزاب السياسية في الدولة، بحيث لا يمكن تجميد نصوص الدستور بصورة دائمة بل يلزم التغيير والتطوير باستمرار لتصحيح مسار الاصلاح.

وجرت تعديلات دستورية عديدة على الدستور الاردني لعام 1952 الحالي، وهو أمر طبيعي نتيجة ضغوط دولية ومحلية تلبية لنداءات التطور والتحديث والاصلاح، سنتناول أبرزها عام 2011 والذي جاء استجابة للتوجه العام الطامح بمزيد من التطور والاصلاح، مروراً بتعديل عام 2014 وأثره على النظام الدستوري الاردني، وانتهاءً بالتعديل الاخير لعام 2022 وأثره السياسي، وخصوصا انعكاسه الكبير على قانون الاحزاب السياسية بحلته الجديدة.

وهذا ما سيتم بحثه بشكل تفصيلي من هذه الدراسة، حيث سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، يتناول المطلب الاول التعديلات الدستورية المتعاقبة ونتائجها، واما المطلب الثاني سنبحث في انعكاسات التعديلات الدستورية على قانون احزاب سياسي جديد.

المطلب الاول : التعديلات الدستورية المتعاقبة ونتائجها

جاءت نصوص دستور عام 1952 الحالي أكثر دقة وتحديدا عن سابقتها في القانون الاساسي لعام 1928 ودستور عام 1946 . فقد تبنى الدستور الحالي المبادئ الدستورية الرئيسية مثل مبدأ سيادة الامة، ومبدأ الفصل بين السلطات⁽³⁾. ولما يقتضيه واقع الحال شهد الاردن جملة واسعة من الاصلاحات الدستورية والتشريعية، خصوصا ما بعد عام 2011 انعكست على الحياة السياسية بعدد من الاصلاحات، نتيجة ضعف الثقة بين المواطن ومؤسسات

(1) الخوالده، صالح، 2017، مشاركة الاحزاب السياسية الاسلامية في الانتخابات النيابية 2017، مجلة علوم السياسة، مجلد 1، عدد 4، ص 78 .

(2) فلين، مارتن فان واخرون، 2012، عمليات الاصلاح الدستوري والاحزاب السياسية، المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الاحزاب، ص 12 .

(3) العضائيه، امين، 2020، الوجيز في النظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 61 .

الدولة، بالإضافة الى الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع حجم البطالة وتراجع بعض القطاعات. ولبحث هذا المطلب سيتم تقسيم هذه التعديلات المتعاقبة الى ثلاثة مراحل منذ عام 2011 حتى الآن وكما يلي:

المرحلة الاولى :التعديلات الدستورية لعام 2011

في الاردن لطالما كانت نادرة التعديلات الدستورية خصوصا التي جرت في الاعوام 1967 و 1988 والمتعلقة بحدثي النكسة وقرار فك الارتباط، ولكن كان اوسعها في عام 2011 عندما أمر جلالة الملك عبد الله الثاني بتشكيل لجنة ملكية للتحديث السياسي، يهدف الى اعادة الحيوية لمسار الاصلاح الاردني، ومن بين محاور عمل اللجنة كان محور الاصلاح الدستوري في مرحلة كانت تعرف " بالربيع العربي " .

وتضمنت هذه التعديلات ادخال احكام جديدة على السلطة التنفيذية من تحديد حالات الضرورة الموجبة لإصدار القوانين المؤقتة على سبيل الحصر، واحكام متعلقة بالسلطة التشريعية والمتمثلة بإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتوفير ضمانات اضافية لحل البرلمان تتمثل في وجوب استقالة الحكومة التي تنسب بحل مجلس النواب خلال اسبوع من تاريخ الحل، أما الاحكام المتعلقة بالسلطة القضائية هدفت الى تعزيز استقلال القضاء، وذلك من خلال انشاء المجلس القضائي بقانون، وانشاء محكمة دستورية للرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة⁽¹⁾.

نلاحظ من هذه التعديلات التي طالت أكثر من (42) مادة دستورية انها سعت الى تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث في الدولة واعادة رسم العلاقة فيما بينها، ونرى بأنها تعلقت بتمكين الحريات وحمايتها، وتقليص اختصاصات محكمة أمن الدولة، اضافة الى توفير ضمانات دستورية لحل مجلس النواب، واعطت بعض التعديلات الملك صلاحية تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات العامة ورئيس المجلس القضائي ورئيس المحكمة الدستورية وعدد من المناصب مباشرة، ودون تنسيب بذلك من وزير الداخلية او الدفاع ورئيس الوزراء، لإبعاد هذين المنصبين عن التجاذبات السياسية⁽²⁾.

المرحلة الثانية : التعديلات الدستورية لعام 2014

اقتصر التعديل الدستوري لعام 2014 على مادتين فقط، تعلقت الاولى بتعديل الفقرة الثانية من المادة (67) من الدستور لتوسيع اختصاصات الهيئة المستقلة للانتخاب، لتشمل اجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية كاختصاص اصيل او اي انتخابات عامة اخرى وفقا لأحكام القانون، وايضا اعطت الحق لمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة للانتخاب بإدارة واشراف اي انتخابات اخرى. واما التعديل الثاني جاء للمادة (127) والتي اضيف اليها بندا يعطي جلالة الملك الحق في تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات العامة ويقللها ويقبل استقالاتهما، على الرغم مما ورد في المادة (40) من الدستور.

(1) نصرأوين، ليث كمال، 2013، أثر التعديلات الدستورية لعام 2011 في الاردن، دراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد 40، عدد 1، ص 223 .

(2) العناني، جواد، 2016، مقال حول التعديلات الدستورية في الاردن 2016، موقع العربي الجديد، منشور على موقع عمون نيوز .

إن أهم ما يميز التعديل الدستوري لعام 2014 أنه قد جاء في فترة تمر بها المنطقة العربية بظروف استثنائية غير مسبقة، تمثلت في سلسلة من الاضطرابات الامنية والسياسية، ولكن يبقى الاصلاح في الاردن ليس ردة فعل لواقع ولكن هو منهج وخيار وطني نابع من الداخل يعزز نطاق المشاركة الشعبية ويعمق مفهوم الديمقراطية⁽¹⁾.

المرحلة الثالثة : التعديلات الدستورية لعام 2022

عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في 10 حزيران يونيو 2021 الى سفير الرفاعي برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، على ان تكون مهمتها وضع مشروع قانون جديد للانتخاب، ومشروع آخر للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكما بهذه القوانين، ولتوسيع دائرة المشاركة في صنع القرار. وشكلت الاوراق النقاشية السبع التي طرحها جلالة الملك خلال الاعوام من 2012-2017 الاطار العام لعمل اللجنة بالإضافة الى الدستور. وتم السير بهذه التعديلات ضمن مسارها الدستوري والقانوني وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على هذه التعديلات عام 2022 .

وشمل التعديل الدستوري (25) مادة اضافة الى تضمين عبارة " الاردنيات " الى عنوان الفصل الثاني. ويأتي تعديل الدستور وفق اسبابه الموجبة لترسيخ مبدأ سيادة القانون، بما يضمن فعالية الكتل النيابية البرلمانية وصولاً لبرلمان حزبي، ولكن هذا الامر مؤجلاً الى أعوام قادمة حسب قانون الانتخاب، ويأتي أيضاً لتمكين المرأة والشباب وذوي الاعاقة ولتعزيز دورهم ومكانتهم في المجتمع.

ومن التعديلات المقررة منح جلالة الملك صلاحيات منفردة بالتعيين والاقالة لمناصب دينية وامنية، كمفتي المملكة وقاضي القضاة ومدير الامن العام ووزير البلاط الملكي ورئيس الديوان الملكي ومستشاري الملك بدون تنسيب من مجلس الوزراء، اضافة الى انشاء مجلس للأمن القومي والسياسة الخارجية، على ان يجتمع عند الضرورة بدعوة من الملك.

وجاء في التعديل الدستوري ايضا منع الجمع بين عضوية النائب والمواقع الوزارية مستقبلاً، واسناد ادارة ملف الاحزاب السياسية الى الهيئة المستقلة للانتخاب بدلاً من الحكومة، وخفض سن الترشح للانتخابات النيابية من 30 عاماً الى 25 عاماً، وتغيير الجهة القضائية التي تختص بالفصل في الطعون المتعلقة بصحة عضوية اعضاء مجلس النواب لمحكمة التمييز، والتي كانت في السابق لمحكمة الاستئناف. ومنح النواب فرصة افضل للعمل وتقييم عمل رئيس المجلس، ومنح الحق بإقالته، وتوفير الاساس الدستوري لفكرة القوائم الوطنية المغلقة للمرشحين، ورفعت التعديلات من النسب التي تسمح بعقد جلسة الثقة الى الربع لاستقرار أكثر للحكومات الحزبية القادمة.

وفي المجلد نرى بان هذه التعديلات الدستورية لعام 2022 شكلت حالة متقدمة نسبياً لما كانت عليه التعديلات السابقة من زيادة مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية، وايضا أعطت المجال امام الاحزاب المشكلة من الوصول الى البرلمان، وبالتالي امكانية الاعتراض القانوني لدى المحكمة الدستورية لتقديم الطعون بالقوانين والانظمة.

(1) نصرأوين، ليث كمال، 2016، أثر التعديلات الدستورية لعام 2014 في الاردن، مجلة علوم الشريعة والقانون، مجلد 43، ملحق 1، ص 527 .

وهنا يتوجب على الحكومة والجهات المعنية مسؤولية نشر وتعميم هذه التعديلات للمواطنين خصوصا فئة الشباب والمرأة وذوي الاعاقة للانخراط والمشاركة بالحياة السياسية، حيث تشير بيانات لمركز الدراسات الاستراتيجية ان خمس الاردنيين فقط افادوا بانهم اطلعوا على الدستور او بعض مواده، و80% لم يسبق لهم الاطلاع على الدستور الاردني، وخمس الاردنيين 22% فقط عرفوا عن التعديلات الدستورية، وفقط 40% من الاردنيين عرفوا عن تشكيل مجلس الامن القومي الاردني⁽¹⁾.

المطلب الثاني : انعكاسات التعديلات الدستورية على قانون احزاب سياسي جديد

بعد ان دخلت التعديلات الدستورية الاخيرة لعام 2022 حيز النفاذ، تلاها اقرار قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 اصبحت الحياة السياسية ضمن سياقاتها الدستورية مكتملة لتأسيس واقع سياسي اردني جديد، سنستكشف شكل ومضمون وجديد هذا القانون وتداعياته وانعكاساته على الحياة السياسية والعمل الحزبي في الاردن، من خلال تقسيم هذا المطلب الى ثلاثة فروع وكما يلي:

الفرع الاول : مفهوم الاحزاب السياسية وتأسيسها واندماجها

بينت المادة (3) من قانون الاحزاب السياسية لسنة 2022 مفهوم والغاية من تشكيل الاحزاب، بانه تنظيم سياسي وطني، يتألف من اردنيين تجمعهم قيم المواطنة واهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف الى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سليمة وديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها، بما فيها الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومات او المشاركة فيها وفقا للمادة (35) من الدستور الاردني، والتي تنص على ان الملك يعين رئيس الوزراء والوزراء ويقللهم ويقبل استقالتهم. وهذه الاشارة الى الدستور غير مسبقة في قوانين الاحزاب السابقة، والتي تهدف الى طمأنة الاحزاب السياسية بان الحق الدستوري لجلالة الملك في اختيار رئيس الوزراء سيكون مرتبط بالمادة (3) من قانون الاحزاب السياسية لاختيار رئيس الحزب الفائز في الانتخابات رئيسا للوزراء لتشكيل الحكومات الحزبية والمشاركة فيها. والتي تعد سابقة لقوانين الانتخابات، وايضا بالمقابل لجلالته الحق في اقالة رئيس الوزراء او الوزير وقبول استقالتهم.

ويؤسس الحزب على اساس المواطنة والمساواة بين الاردنيين⁽²⁾. ولا يجوز تأسيس الحزب على أسس دينية او طائفية او عرقية او فئوية بسبب الجنس او الاصل⁽³⁾. وألزمه المشرع بان ينشر على موقعه الالكتروني برنامجه الذي يحدد فيه رؤيته واهدافه وخطته وحلوله ازاء القضايا الاساسية في المجالات المختلفة⁽⁴⁾.

وبموجب قانون الاحزاب السياسية الجديد يبدأ عدد المؤسسين للحزب بـ (300) عضو مؤسس على ان يصل العدد الى الف عضو عند انعقاد المؤتمر العام، وبحضور اغلبية اعضائه المؤسسين على ان يكونوا من ستة محافظات، وان

(1) استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية والاجراءات الحكومية، 2022، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، ص 3 .

(2) المادة (5) فقره أ من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(3) المادة (5) فقره ب من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(4) المادة (18) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

لا يقل عدد المؤسسين في كل محافظة عن 30 عضو ضمن شروط معينة، مع استثناء بعض الفئات من الانتساب لمنع استثمار الوظيفة العامة أو تحقيق مكاسب فردية، لتعزيز مبدأ الشفافية وابعاد هذه الفئات عن التجاذبات السياسية⁽¹⁾. مع ضمان تداول السلطة وتكافؤ الفرص وعدم جواز اشغال منصب الأمين العام للحزب لدورتين متتاليتين، لإلغاء مقولة حزب الشخص الواحد. وعقد المؤتمر العام للحزب كل اربع سنوات على الاقل⁽²⁾. ولكن يبقى التعديل الأكثر جدلا هو ضرورة تصويب الاوضاع للأحزاب المرخصة والقائمة لتتفق مع هذا القانون واشترطه التصويب خلال عام واحد فقط وإلا تعرض الحزب للحل⁽³⁾. ونرى هذا التعديل انه مس بأساسيات جوهرية للأحزاب المرخصة، والمدة الزمنية لتصويب الاوضاع قصيرة وغير كافية، والا يحل الحزب او يندمج مع الاحزاب الاخرى⁽⁴⁾. وهنا نرى انه قد يؤدي ذلك الى اختفاء بعض الاحزاب لعدم قدرتها على تلبية الشروط المطلوبة بخصوص اعداد المؤسسين ونسبة الشباب والمرأة، وهذا ينتقي مع خصوصية الحياة الحزبية التي تحتاج الى فترة زمنية، اذا ما قورن ذلك بالوصول الى الحكومات البرلمانية بعد اكثر من 10 سنوات. ويخالف ذلك توجهات جلالة الملك الذي يولي الاحزاب اهمية خاصة، ويحث على الاصلاح والتحديث السياسي في اوراقه النقاشية واللجان المختلفة لتحديث المنظومة السياسية.

الفرع الثاني : الضمانات القانونية للأحزاب

نرى بان قانون الاحزاب السياسية بمجمله عزز استقلال الاحزاب السياسية، من خلال نقل الاختصاص في النظر في طلبات تأسيس الاحزاب السياسية ومتابعة شؤونها من لجنة شؤون الاحزاب في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، الى الهيئة المستقلة للانتخاب⁽⁵⁾. ومرت تبعية الاحزاب بمراحل مختلفة فكانت تتبع الى وزارة الداخلية، ثم الى لجنة الاحزاب في وزارة الشؤون السياسية، والآن الى الهيئة المستقلة للانتخاب لمنح الاحزاب مزيدا من الاستقلال. وايضا منع تفتيش مقر اي حزب الا بقرار من المدعي العام المختص، وعدم مدامته الا بقرار قضائي وفقا لأحكام القانون، وللحزب اقامة علاقات سياسية مع احزاب اخرى داخلية وخارجية شريطة الالتزام بأحكام الدستور والقانون⁽⁶⁾. ولا يجوز حل الحزب الا وفقا لأحكامه الاساسي او بقرار قضائي قطعي⁽⁷⁾. ومنع التعرض لأي اردني بسبب انتمائه الحزبي، ومنع التعرض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي، ومن يقع عليه التعرض للجوء الى المحاكم المختصة لرفع التعرض والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي⁽⁸⁾.

(1) المادة (11) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، المرجع السابق .

(2) المادة (14) فقره ب من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(3) المادة (10) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(4) كان قانون الاحزاب السياسية لسنة 2015 ينص على الاندماج فقط وذلك في المادة (30) منه دون النص على الائتلاف او التحالف .

(5) المادة (67) فقره ب من الدستور الاردني لعام 1952 وتعديلاته لعام 2022 .

(6) المادة (23) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(7) المادة (35) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(8) المادة (4) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

نلاحظ هنا ان القانون جاء ليزيل كل ما علق من تجارب سابقة ادت الى العزوف عن العمل السياسي والانضمام للأحزاب، مقابل التزام الاحزاب بأحكام الدستور واحترام سيادة القوانين، والمحافظة على الاستقلال الوطني وأمنه وصون الوحدة الوطنية، وعدم اللجوء الى العنف او التحريض عليه.

الفرع الثالث : توسيع دائرة المشاركة والدعم المالي

ما يميز قانون الاحزاب السياسية الجديد انه اشترط ان يكون من بين المؤسسين نسبة 20% من النساء، ونسبة 20% من الشباب تتراوح اعمارهم بين 18-35 عاما، واستقطاب عضو واحد على الاقل من ذوي الاحتياجات الخاصة⁽¹⁾. لتشجيع المشاركة السياسية الحزبية وتسلم مواقع قيادية لفئة الشباب وانخراطهم بالعمل العام. والاردن يعد مجتمعا فنيا والحزب الذي لا يتضمن عضويته اعدادا من فئة الشباب والنساء سيبقى عاجزا عن الوصول الى قطاعات جديدة ومتوقعة حول نفسه⁽²⁾. بما يمثلونه من تكثير واساليب عمل واهتمامات وطرق تنظيم جديدة قد تفقد القدرة على التطور والابداع عند غيابهم⁽³⁾.

ولكن تشير استطلاعات الرأي ان غالبية الاردنيين 87% لا يعرفون عن قانون الاحزاب الجديد وفقط 13% سمعوا عنه، و 20% فقط ممن سمعوا عنه يرون ان قانون الاحزاب الجديد يشجع ويعزز دور الشباب والمرأة في الحياة السياسية والحزبية، و 2% فقط من الاردنيين يفكرون في الانضمام الى الاحزاب السياسية، و 8% فقط من الاردنيين يتوقعون نجاح الاحزاب الحزبية في الاردن⁽⁴⁾. وبغض النظر عن دقة هذه الاستطلاعات ان النتائج بحاجة الى تأمل وتفكر من قبل الحكومة ووضع خطة اعلامية واستراتيجية وطنية تشمل جميع انحاء المملكة للتعريف بقانون الاحزاب الجديد وخصوصا فئة الشباب.

ويحق لطلبة مؤسسات التعليم العالي الاعضاء في الحزب ممارسة الانشطة الحزبية داخل حرم تلك المؤسسات من دون اي تضيق او مساس بحقوقهم⁽⁵⁾. وصدر نظام خاص بتنظيم هذه الانشطة ولكن يعمل به بعد مرور ستة أشهر من نشره⁽⁶⁾ لتحقيق التوازن ما بين العملية التعليمية في هذه المؤسسات وبين ممارسة الانشطة الحزبية. ونرى بان هذه خطوة مهمة على طريق التقدم السياسي في الاردن، ولكن المدة الزمنية كبيرة لا يوجد لها اي مبرر من المشرع. وفيما يتعلق بالتمكين المالي للأحزاب السياسية افرد المشرع من خلال مواده بند في الموازنة العامة للدولة للمساهمة في دعم الاحزاب⁽⁷⁾. كما نص القانون على آلية جديدة لتوزيع الدعم المالي للأحزاب السياسية تصدر بنظام. ويتمتع

(1) المادة (11) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(2) ابو رمان، حسين، الاحزاب السياسية، مشاركة الشباب والنساء في الاحزاب، بدون ذكر سنة ومكان النشر، ص 33 .

(3) التعمري، سلامة احمد، 2018، رسالة ماجستير دور الاحزاب والقوى السياسية في الاردن 1989-2017، جامعة الشرق الاوسط، ص 48 .

(4) استطلاع للرأي العام حول الاوضاع العامة للتعديلات الدستورية والاجراءات الحكومية، 2022 ، المرجع السابق . ص 6 .

(5) المادة (20) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(6) المادة الاولى من نظام تنظيم ممارسة الانشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي رقم (68) لسنة 2022 .

(7) المادة (27) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

الحزب عند الاعلان عن تأسيسه بشخصية اعتبارية يحق له تملك الاموال, وتعفى موار الحزب من جميع الضرائب والرسوم الجمركية⁽¹⁾.

وهنا يقع عبء الاثبات على الاحزاب السياسية في اقناع الاردنيين بأهمية العمل الحزبي وضرورته من خلال صياغة برامج حزبية شاملة لكل من الاقتصاد والسياسة والاجتماع, تعمل على خدمة الافراد وتسهم في حل مشكلاتهم وملامسة واقعهم اليومي⁽²⁾. وتعدد الاحزاب وتنوع انماطها يعتبر فاعل محوري ضمن مكونات النظم السياسية الديمقراطية لتطوير المجال السياسي⁽³⁾. للوصول الى احزاب قوية برامجية قادرة على تشكيل حكومات برلمانية حزبية او المشاركة فيها.

المبحث الثالث : الاحزاب السياسية من منظور قانون الانتخاب ورقابة القضاء الاداري

من بعد اقرار قانون الانتخاب لمجلس النواب الجديد لعام 2022 هنا يكون قد اكتمل مثلث تحديث المنظومة السياسية " التعديلات الدستورية- قانون الاحزاب - قانون الانتخاب " , حيث يحق للأحزاب السياسية تشكيل ائتلافات سياسية⁽⁴⁾ او منفردة بهدف العمل معا من اجل تحقيق غايات مشتركة منها خوض الانتخابات النيابية وفقا لأحكام قانون الانتخاب لمجلس النواب, الذي يتألف من اعضاء منتخبين انتخابا عاما سريا ومباشراً وفقا لقانون الانتخاب⁽⁵⁾. وتختص المحكمة الادارية بالنظر في جميع الطعون المتعلقة بتأسيس الحزب, وايضا في جميع الطعون المتعلقة بالقرارات النهائية للحزب⁽⁶⁾. وهذا ما سيتم بحثه في هذه الدراسة, من خلال تقسيم هذا المبحث الى مطلبين, يتناول المطلب الاول الارتباط بين قانوني الاحزاب والانتخاب, واما المطلب الثاني سنبحث في الرقابة القضائية على الاحزاب.

المطلب الاول : الارتباط بين قانوني الاحزاب والانتخاب

تعد الانتخابات النيابية الوسيلة الممنوحة بموجب القانون لهيئة الناخبين للتعبير عن ارادة الشعب وتكريس صورة الرأي العام⁽⁷⁾. وتعتبر المعارك الانتخابية المحور الاساسي لنشاط الحزب السياسي, ومن خلالها يمارس المواطنون عملية الانتخابات والتصويت⁽⁸⁾. وتمكن الاحزاب من الترشح ضمن قوائم حزبية تحمل برامج سياسية واقتصادية واجتماعية, تسهم في تحسين حياة الاردنيين والاردنيات ويكون الملهم اصلاح شامل على كل المستويات⁽⁹⁾.

(1) المادة (26) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 , المرجع السابق .

(2) السليحات, ملوح مفضي, 2012, ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الاردن, المرجع السابق, ص 314 .

(3) زغاشو, هشام, الاحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية والديمقراطية, شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات, بدون ذكر سنة للنشر, ص 13 .

(4) المادة (30) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 , المرجع السابق .

(5) المادة (67) من الدستور الاردني لعام 1952 .

(6) المادة (22) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 , المرجع السابق .

(7) العضايه, امين سلامه, 2020, الوجيز في النظام الدستوري, المرجع السابق, ص 143 .

(8) علاوي, ستار جبار, 2022, الاحزاب السياسية, دار امجد للنشر والتوزيع, طبعة الاولى, جامعة بغداد, ص 79 .

(9) التعمري, سلامه احمد سلامه, 2018, رسالة ماجستير دور الاحزاب والقوى السياسية في الاردن 1989-2017, المرجع السابق, ص 56 .

وبعد العودة الى الحياة النيابية عام 1989 شهد الاردن تطبيق عدة انظمة انتخابية وقوانين , منها قانون الانتخاب لسنة 1989 والذي اخذ بنظام القائمة المفتوحة " الكتلة " , وقانون الانتخاب لسنة 1993 نظام الصوت الواحد, وقانون الانتخاب لعام 2012 النظام المختلط, وقانون الانتخاب لسنة 2016 نظام القائمة النسبية المفتوحة⁽¹⁾. وما يهمنا بهذه الدراسة قانون الانتخاب لمجلس النواب الجديد رقم (4) لعام 2022 , الذي سيجري على اساسه انتخاب المجلس النيابي القادم لعام 2024.

ومن استعراض قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب لعام 2022 نرى بانه اخذ بنظام انتخابي مختلط, واعطى لكل ناخب صوتين, يعتمد النظام النسبي للقائمة المغلقة للدائرة العامة على مستوى المملكة, بحيث لا يتم تغيير ترتيب المرشحين الذي يجري اعتماده من الحزب, اذ يقوم الناخب بالإدلاء بصوته لقائمة حزبية واحدة فقط, من بين القوائم المترشحة بالنسبة للدائرة الانتخابية العامة. ونظام التمثيل النسبي للقائمة المفتوحة للدوائر الانتخابية المحلية, بحيث يتم اختيار الافراد المفضلين من المترشحين.

وقسمت المملكة الاردنية الهاشمية الى ثمانية عشر دائرة انتخابية محلية, ودائرة انتخاب عامة واحدة يخصص لها (41) مقعداً تشكل بقوائم حزبية, مع وجود امرأة واحدة على الاقل ضمن المترشحين الثلاثة الاوائل كذلك ضمن المترشحين الثلاثة التاليين, ووجود شاب او شابة يقل عمره عن 35 سنة ضمن اول خمسة مترشحين, وذلك في مجلس النواب القادم (العشرين), على ان ترتفع نسبة مقاعد الاحزاب الى 50% في انتخابات مجلس النواب (الحادي والعشرين), والى نسبة 65% في انتخابات المجلس النيابي (الثاني والعشرين)⁽²⁾. مع تخفيض عمر الترشح للانتخابات النيابية الى 25 عام⁽³⁾.

نرى ان ذلك حالة تقدمية نسبياً عما كانت عليه القوانين السابقة, من خلال ازالة العراقيل لدخول الشباب في الحياة السياسية الفاعلة وخصوصا المرأة ووصولهم الى مجلس النواب. وهذه المرة الاولى في تاريخ المملكة التي يتم تخصيص هذا العدد من المقاعد, مع الاخذ بالزيادة المتدرجة في عدد المقاعد الحزبية ليصل الى 65% من مجموع المقاعد البرلمانية, ليسهم في تطور الاحزاب ونضوجها وتحملها للمسؤولية على اساس برامجي.

ويلقي ذلك مسؤولية وطنية على الاحزاب بان تمارس دورها في الحياة السياسية بفاعلية, وتعبّر عن مصالح واولويات وهموم المجتمعات المحلية ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق. وهذا ما نادى به جلالة الملك في اوراقه النقاشية, للوصول الى نظام برلماني ديمقراطي تتولى السلطة التنفيذية فيه حكومة منتخبة يشكلها الحزب او ائتلاف الاحزاب.

(1) العوامله, رعد, 2020, دور قوانين الانتخابات في تمثيل الاحزاب السياسية في المجالس النيابية, دراسات العلوم الانسانية, مجلد 47, ص 779 .

(2) المادة (8) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 , والمنشور بالجريدة الرسمية على الصفحة رقم 2865 , لعام 2022 .

(3) وذلك وفقاً للتعديل الدستوري للمادة (70) من الدستور الاردني لعام 1952 .

وحدد قانون الانتخاب نسبة حسم (عتبه) 2.5 % من عدد المقترعين يتوجب على القوائم الحزبية الوصول إليها أولاً للتنافس على المقاعد المخصصة للدائرة العامة الحزبية، وتحصل كل قائمة من القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم العتبه على مقاعد الدائرة الانتخابية، بنسبة عدد الاصوات التي حصلت عليها من مجموع عدد اصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم في الدائرة الانتخابية وعلى الاساس الوارد في القائمة الحزبية⁽¹⁾.

ويعني ذلك انه سيتم استبعاد كل قائمة لا تحصل على نسبة العتبه وتعتبر اصوات ضائعة، وسيكون هناك تنافس قوي بين الاحزاب، وهذا يجعل من الاندماج والائتلافات الحزبية فرض عين على الكثير من الاحزاب للوصول الى هذه العتبه. والذي اتاحه قانون الاحزاب السياسية بإمكانية عمل ائتلافات حزبية اثناء الترشح وقبل الانتخابات.

ولا يجوز لأي عضو من اعضاء الحزب ان يترشح في القائمة الحزبية الا اذا مر على انتسابه مدة لا تقل عن ستة اشهر في الحزب⁽²⁾. وفي حال فصل او استقالة او شغور اي مقعد من مقاعد مجلس النواب بالنسبة للقوائم الحزبية، يتم ملئه من هذه القوائم من المترشح الذي يليه في القائمة⁽³⁾. وفي حال حل الحزب وفقا لقانون الاحزاب تعد المقاعد التي حصل عليها الحزب مقاعد شاغرة، ويتم ملؤها من القوائم الاخرى التي تجاوزت نسبة الحسم العتبه⁽⁴⁾.

المطلب الثاني : الرقابة القضائية على الاحزاب

تعتبر منازعات الاحزاب السياسية من اخطر المنازعات بالنظر لأبعاده وآثارها على اكثر من صعيد ومجال، سواء سياسي او اعلامي او على صعيد الرأي العام، بل ان لها ابعاد قد تكون خارجية⁽⁵⁾. غير ان الحرية السياسية تحتاج الى ضوابط وحدود لأنها قد تمس النظام العام⁽⁶⁾. وبالتالي ضرورة وجود الرقابة القضائية على الاحزاب السياسية.

ان الجهة في الاردن المكلفة قانونا بمتابعة شؤون الاحزاب السياسية والموافقة على طلب تأسيسها هي مجلس مفوضي الهيئة، في الهيئة المستقلة للانتخاب⁽⁷⁾. ويقوم هذا المجلس بدراسة طلب تأسيس الحزب واستصدار قرار بذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما⁽⁸⁾. واذا لم يصدر المجلس قراره خلال هذه المدة فيعتبر الحزب مؤسسا حكما وفقا لأحكام القانون⁽⁹⁾. ولكن بالمجمل يعتبر ذلك ضمانا كبيرة للأحزاب السياسية إناطتها بجهة مستقلة وابعادها عن هيمنة السلطة التنفيذية. ويرى الباحث ضرورة حذف عبارة " يعتبر الحزب مؤسسا حكما " الواردة في قانون الاحزاب المادة (12) فقرة ب، ليكون قرار المجلس بالتأسيس مسببا ومعللا، وابلاغه للمؤسسين المفوضين بالتأسيس سواء بالموافقة او الرفض.

(1) المادة (50) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022، المرجع السابق .

(2) المواد (12-14) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022، المرجع السابق .

(3) المادة (56) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(4) المادة (58) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(5) بوصاف، عمار، 2013، مؤتمر الملتقى الدولي حول الاحزاب السياسية في بلدان المغرب العربي، 22-23 فبراير، جامعة عنابه، ص 2 .

(6) بودياف، عمار، 2012، الرقابة القضائية على الاحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر، ص 32 .

(7) المادة (9) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(8) المادة (22) فقره أ من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

(9) المادة (22) فقره ب من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 ، المرجع السابق .

وتختص المحكمة الادارية بالنظر في جميع الطعون المتعلقة بتأسيس الحزب, وينظر في هذه الطعون بصفة الاستعجال. وتختص ايضا المحكمة الادارية بجميع الطعون المتعلقة بالقرارات الادارية النهائية للحزب, الصادرة للفصل في المخالفات والنزاعات بين اعضائه وقيادته التنفيذية ووفق احكام نظامه الاساسي⁽¹⁾. واعطى المشرع الاردني لمحكمة البداية النظر في دعوى حل الحزب التي يقيمها مجلس مفوضي الهيئة, ولها ان تصدر المحكمة قرارا مستعجلا بإيقاف الحزب عن العمل خلال مدة النظر في الدعوى⁽²⁾.

ويرى الباحث ضرورة اسناد الرقابة القضائية بمجملها وتوحيدها الى المحاكم الادارية, ونظرها في دعوى حل الحزب السياسي, لان المحاكم الادارية تتولى الفصل في منازعات التأسيس والرقابة على القرارات النهائية للأحزاب, وذلك للاستقرار القضائي في الاحكام, وبالقدر الذي يتلاءم ووحدة الموضوع بقرار التأسيس ودعوى الحل للأحزاب السياسية الصادر من مجلس مفوضي الهيئة, والقضاء الاداري في الاردن اصبح على درجتين, بمعنى امكانية استئناف الحكم الصادر من المحكمة الادارية الى المحكمة الادارية العليا.

وتقام دعوى الطعن بتأسيس الحزب لدى المحكمة الادارية باستدعاء يقدم خلال (60) يوما⁽³⁾. من اليوم التالي لتاريخ تبليغ القرار من مجلس مفوضي الهيئة, ويحق الطعن بالحكم النهائي الصادر عن المحكمة الادارية بخصوص تأسيس الحزب الى المحكمة الادارية العليا خلال (30) يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم⁽⁴⁾. وتكون احكامها قطعية لا تقبل الطعن بأي طريق من طرق الطعن⁽⁵⁾.

وتعد هذه المدة التي حددها المشرع الاردني للطعن في القرار الصادر عن مجلس مفوضي الهيئة مدة طويلة نسبيا, ومن شأنها ابقاء طلب تأسيس الحزب قيد النظر القضائي. فقد كان من الافضل للقانون الاردني تقليص هذه المدة أسوة بالقانون المصري الذي حددها بثمانية ايام فقط, والقانون السوري الذي حددها خلال خمسة عشر يوما فقط من تاريخ تبليغ القرار. واذا ما قرر القضاء الاداري الغاء القرار برفض تسجيل الحزب, فان الحزب يكتسب الشخصية القانونية من تاريخ صدور هذا القرار القضائي⁽⁶⁾.

وتجدر الاشارة ان المشرع الاردني لم يشير في قانون الاحزاب السياسية امكانية وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتا اذا رأت ان نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها, بخصوص الطعون المتعلقة بتأسيس الحزب او الطعون المتعلقة بالقرارات النهائية للحزب. وبالعودة الى اختصاصات المحكمة الادارية في الطلبات المستعجلة بقانون القضاء الاداري لسنة

(1) المادة (22) فقره ب من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 , المرجع السابق .

(2) المادة (35) من قانون الاحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 , المرجع السابق .

(3) المادة (8) من قانون القضاء الاداري رقم (27) لسنة 2014 .

(4) المادة (6) من قانون القضاء الاداري رقم (27) لسنة 2014 .

(5) المادة (34) من قانون القضاء الاداري رقم (27) لسنة 2014 .

(6) نصرأوين, ليث كمال, 2016, النظام القانوني للأحزاب السياسية في الاردن, المجلة الدولية للقانون, دار جامعة حمد بن خليفة للنشر, ص 26 .

2014 في المادة السادسة، نجدها اجازت تقديم الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار عند تقديم الدعوى او بعد مباشرة النظر فيها.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الحياة الحزبية في الاردن في ضوء التعديلات الدستورية لعام 2022 ورقابة القضاء الاداري، والتي جاءت هذه التعديلات استجابة للتوجيهات الملكية، ووضعت مسودتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الاردن بموجب برنامج اصلاح سياسي، وتوصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج والتوصيات وكما يلي:

النتائج

اولاً: من خلال البحث في نشأة الاحزاب السياسية في الاردن والتشريعات المتعاقبة في هذا الخصوص ومقارنتها بالتعديلات الدستورية، نجد ان التعديلات الاخيرة تضمنت نية حقيقية في الاصلاح السياسي، من تغيير النظرة السائدة في المجتمع عن الاحزاب السياسية في الاردن، انعكست بشكل كبير على قانوني الاحزاب السياسية والانتخاب.

ثانياً: نلاحظ هنا ان القانون جاء ليزيل كل ما علق من تجارب سابقة ادت الى العزوف عن العمل السياسي والانضمام للأحزاب، مقابل التزام الاحزاب بأحكام الدستور واحترام سيادة القوانين، والمحافظة على الاستقلال الوطني وأمنه وصون الوحدة الوطنية، وعدم اللجوء الى العنف او التحريض عليه.

ثالثاً: توسيع دائرة المشاركة للمرأة والشباب وذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والسياسية، وامكانية تسلم مواقع قيادية وانخراطهم بالعمل العام.

رابعاً: تعزيز استقلال الاحزاب السياسية، وذلك من خلال نقل اختصاص النظر في طلبات تأسيس الاحزاب ومتابعة شؤونها، من لجنة شؤون الاحزاب في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الى الهيئة المستقلة للانتخاب.

خامساً: منع التعرض لأي اردني او طالب من طلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب انتمائه ونشاطه الحزبي والسياسي.

سادساً: الزيادة المتدرجة في عدد المقاعد الحزبية في مجلس النواب يبدأ بـ(41) مقعداً، على ان ترتفع الى 50% من نسبة المقاعد في مجلس النواب الحادي والعشرين، والى نسبة 65% في انتخابات المجلس النيابي الثاني والعشرين حسب قانون الانتخابات.

سابعاً: هنالك نسبة حسم (عتبه) 2.5% يتوجب على القوائم الحزبية الوصول اليها للتنافس على المقاعد المخصصة للدائرة العامة الحزبية، حيث سنشهد تنافس قوي بين الاحزاب، وهذا يجعل من الاندماج والائتلاف فرض عين على الاحزاب السياسية للوصول الى هذه العتبة.

ثامناً: لم يشر المشرع الى امكانية وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً اذا رأت ان نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها، بخصوص طعون التأسيس للأحزاب السياسية او المتعلقة بالقرارات النهائية للحزب، وبالعودة الى اختصاصات

المحكمة الادارية في الطلبات المستعجلة نجدها اجازت تقديم الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار عند تقديم الدعوى او بعدها.

التوصيات

اولا: ضرورة نشر وتعميم التعديلات الدستورية وقانوني الاحزاب والانتخاب للمواطنين خصوصا المرأة وفئة الشباب لأهمية هذه التعديلات، فهناك احصائيات بينها في هذه الدراسة تشير الى شريحة كبيرة من المواطنين لم يطلعوا على التعديلات الدستورية وقانوني الاحزاب والانتخاب، وذلك من خلال خطة اعلامية واستراتيجية وطنية للتعريف بهذه التعديلات الدستورية والقانونية.

ثانيا: المدة الزمنية التي حددها قانون الاحزاب لتصويب اوضاع الاحزاب المرخصة والقائمة قصيرة في ظل الاشتراطات الجديدة بقانون الاحزاب والا يحل الحزب، ونرى بأنها تمس بأساسيات جوهرية للأحزاب القائمة، وقد يؤدي ذلك الى اختفاء بعض الاحزاب لعدم قدرتها على تلبية الشروط المطلوبة من اعداد المؤسسين ونسبة المرأة والشباب، ويخالف ذلك توجيهات جلالة الملك الذي يحث على الاصلاح والتحديث السياسي، في اوراقه النقاشية واللجان الملكية المختلفة لتحديث المنظومة السياسية، وارى بزيادة تلك المدة اذا ما قورنت بمدة بتشكيل الحكومات البرلمانية الحزبية بصورتها الكاملة والتي قد تمتد الى اكثر من 10 اعوام.

ثالثا: بخصوص قرار قبول تأسيس الحزب السياسي من قبل مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، نرى ضرورة حذف عبارة " يعتبر الحزب مؤسساً حكماً " والتي جاءت في قانون الاحزاب السياسية المادة (22) فقرة ب ليكون القرار مسبباً ومعللاً وابلاغه للمؤسسين المفوضين، سواء كان القرار بقبول تأسيس الحزب او رفضه.

رابعا: ضرورة تسويق الاحزاب السياسية لنفسها واقناع الاردنيين بأهمية العمل الحزبي، من خلال صياغة برامج حزبية عملية وطنية شاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية، تعمل على خدمة الافراد وتسهم في حل مشكلاتهم وتلامس واقعهم اليومي، وادراك التحديات التي تواجه الاردن وترجمة الاوراق النقاشية لجلالة الملك وافكاره بهذا الخصوص.

خامسا: المدة الزمنية التي حددها المشرع للطعن في القرار الصادر عن مجلس مفوضي الهيئة بخصوص تأسيس الاحزاب طويلة (60) يوماً، من شأنها ابقاء طلبات تأسيس الاحزاب قيد النظر القضائي، وارى بتقليص هذه المدة للإسراع بالفصل في هذه الطعون المتعلقة بالتأسيس، وأسوة بالمشرع المصري الذي حددها بـ(8) ايام، والمشرع السوري الذي حددها خلال (15) يوماً.

سادسا: ضرورة اسناد الرقابة القضائية بمجملها وتوحيدها الى المحاكم الادارية، ونظرها في دعوى حل الحزب السياسي والتي هي من اختصاص محكمة البداية، لان المحاكم الادارية تتولى الفصل في منازعات التأسيس والرقابة على القرارات النهائية للأحزاب، وذلك للاستقرار القضائي في الاحكام، وبالقدر الذي يتلاءم ووحدة الموضوع بقرار التأسيس ودعوى الحل للأحزاب السياسية الصادر من مجلس مفوضي الهيئة. والقضاء الاداري في الاردن اصبح على درجتين، بمعنى امكانية استئناف الحكم الصادر من المحكمة الادارية الى المحكمة الادارية العليا.

المراجع

الكتب

- (1) ابو رمان, حسين, الاحزاب السياسية, مشاركة الشباب والنساء في الاحزاب, بدون ذكر سنة ومكان النشر .
- (2) التعمري, سلامه احمد سلامه, 2018, دور الاحزاب والقوى السياسية في الاردن 1989-2017, جامعة الشرق الاوسط.
- (3) العضايه, امين, 2020, الوجيز في النظام الدستوري, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الاردن .
- (4) الماضي, موسى, الاردن في القرن العشرين, الجزء الاول, بدون ذكر سنة ومكان النشر .
- (5) بودياف, عمار, 2012, الرقابة القضائية على الاحزاب السياسية في الجزائر, الجزائر .
- (6) دوفرجيه, موريس, 1992, المؤسسات السياسية, ترجمة جورج سعد, الترجمة الجامعية للدراسات والنشر, عمان .
- (7) زغاشو, هشام, الاحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية والديمقراطية, شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات, بدون ذكر سنة للنشر .
- (8) عفيف, احمد خليف واخرون, 2008, التربية الوطنية, دار جديد للنشر والتوزيع, عمان, الاردن .
- (9) علاوي, ستار جبار, 2022, الاحزاب السياسية, دار امجد للنشر والتوزيع, طبعة الاولى, جامعة بغداد .
- (10) غراييه, خليف, 2005, التربية الوطنية, دار الكتاب للثقافة, عمان, الاردن .
- (11) فلين, مارتن فان واخرون, 2012, عمليات الاصلاح الدستوري والاحزاب السياسية, المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الاحزاب, المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات .
- (12) هيكل, السيد خليل, 1979, الاحزاب السياسية فكرة ومضمون, مكتبة الطليعة, اسبوط .

الابحاث

- (1) الخوالده, صالح, 2017, مشاركة الاحزاب السياسية الاسلامية في الانتخابات النيابية الاردنية لعام 2016, مجلة العلوم السياسية والقانون, مجلد 1, العدد 4, المركز الديمقراطي العربي المانيا .
- (2) السليحات, ملوح مفضي, 2012, ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الاردن من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الاردنية .
- (3) العوامل. رعد عبد الكريم, 2020, دور قوانين الانتخابات في تمثيل الاحزاب السياسية في المجالس النيابية في الاردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي 1989-2016, دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد 47, العدد 1, الجامعة الاردنية .
- (4) فريحات, ايمان, 2012, التطور التاريخي لقوانين الاحزاب السياسية في الاردن 1921-2011, مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد 39, العدد 2 .
- (5) مصالحه, محمد, 1999, التجربة الحزبية السياسية في الاردن دراسة مقارنة بين تجريتي الخمسينيات والتسعينيات, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, الاردن .
- (6) نصراروين, ليث كمال, 2013, اثر التعديلات الدستورية لعام 2011 على السلطات العامة في الاردن, دراسات علوم الشريعة والقانون, المجلد 40, العدد 1 .

(7) نصرأوين, ليث كمال, 2016, اثر التعديلات الدستورية لعام 2014 على النظام الدستوري الاردني, دراسات علوم الشريعة والقانون, المجلد 43, ملحق 1 .

(8) نصرأوين, ليث كمال, 2016, النظام القانوني للأحزاب السياسية في الاردن دراسة مقارنة, المجلة الدولية للقانون, دار جامعة حمد بن خليفة للنشر .

التشريعات

- جميع التشريعات الدستورية والقانونية الاردنية والمتعلقة بهذه الدراسة والمشار اليها بالهامش .

المواقع الالكترونية والتقارير والمؤتمرات

(1) استطلاع للرأي العام حول الاوضاع العامة للتعديلات الدستورية والاجراءات الحكومية, 2022 , مركز الدراسات الاستراتيجية, الجامعة الاردنية .

(2) فريق من باحثي مركز الاردن الجديد للدراسات, 1997, الاحزاب السياسية الاردنية, عمان, الاردن .

(3) العناني, جواد, 2016, مقال التعديلات الدستورية في الاردن 2016, العربي الجديد, الموقع الالكتروني=

<http://www.ammon.net/demo/print/153359>

(4) بوصاف, عمار, 2013, مداخلة في مؤتمر منازعات الاحزاب السياسية في ضوء الاصلاحات الجديدة, الملتقى الدولي حول الاحزاب السياسية في بلدان المغرب العربي, 22-23 فبراير, جامعة عنابه, كلية الحقوق .

المراجع الاجنبية

(1) Caul, M; 1999. Women's representation in parliament : Therole of political parties . Pary politics, 5.

(2) Petersen, M;SKov,M;Serntzlw,S.,and Ramsoy, T. 2013 Motivated resoning and political parties

Partism life in Jordan according to the constitutional modifications In 2022 and the Administrative judiciary oversight between reality and ambition.

Abstract

D. Saleem asouli

D. Ahmmad alamawe

This study examines the constitutional modifications which came in response to the royal recommendations to devote partisan work and prepare ways for the development of political life under a political reform program that rebuilds confidence in the government and the House of Representatives to find solutions to the economic crisis, and the political conditions exacerbated by the Corona epidemic.

through our review of the emergence of political parties in Jordan and the recent constitutional amendments, we see that they are different from what they were in the past in terms of changing the prevailing perception in society about political parties, as there is a real intention for political reform, the most prominent of which was the Political Parties Law.

This study examines the laws of parties and elections and the legislative frameworks related to political parties, and its relationship with the Independent Election Commission, which followed up on its affairs, and expanding the circle of women and youth participation, gradualizing towards a partisan parliament through the return of the national list, and the burden here falls on the parties with a clear central and political discourse that enables them to attract a social base. The study also dealt with the jurisdiction of the Administrative Court in examining appeals related to the establishment of parties in an urgent manner, it was also entrusted with adjudicating the final decisions of the parties regarding violations and disputes between its members and executive leaders.

Keywords: Constitutional modifications, Political parties, Political reformation, The Parliamentary government.